مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

Distr.: General
4 October 2023
Arabic

Original: English

الدورة العاشرة

أتلانتا، الولايات المتحدة الأمريكية،

11-15 كانون الأول/ديسمبر 2023

البند 5 من جدول الأعمال المؤقت*

استرداد الموجودات

أنشطة الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات وعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الرامي إلى تعزيز استرداد الموجودات

مذكرة من الأمانة

ملخص

تقدم هذه المذكرة لمحة عامة عن أنشطة الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات، وهو هيئة فرعية تابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) الرامي إلى تعزيز استرداد الموجودات خلال الفترة 2022-2023. وهي تهدف إلى مساعدة المؤتمر في مداولاته وفي توفير الإرشادات بشأن عمل الفريق العامل في المستقبل.

* CAC/COSP/2023/1.

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا- مقدِّمة

1- أنشأ مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بمقتضى قراره 4/1 المعتمد في دورته الأولى، الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات، لكي يسدي المشورة إلى المؤتمر ويساعده في تنفيذ ولايته المتعلقة بإعادة عائدات الفساد.

2- وفي القرار نفسه، قرر المؤتمر أن يقوم الفريق العامل بجملة مهام منها مساعدة المؤتمر على اكتساب معارف تراكمية في مجال استرداد الموجودات، وتيسير تبادل المعلومات والممارسات الجيدة والأفكار بين الدول، وبناء الثقة وتشجيع التعاون بين الدول الطالبة والدول المتلقية للطلبات.

3- وقرَّر المؤتمر، في دوراته من الثانية إلى التاسعة، أن يواصل الفريق العامل عمله.

4- وخلال عامي 2022 و2023، نُظمت اجتماعات الفريق العامل وفقا للإرشادات الواردة في خطة عمل الهيئات الفرعية للمؤتمر، التي أقرها مكتب المؤتمر في حزيران/يونيه 2022 من أجل التمكين من النظر في البنود الموضوعية من جدول أعماله بالاشتراك مع الهيئات الفرعية الأخرى. وعلاوة على ذلك، وافق مكتب المؤتمر من خلال إجراء الموافقة الصامتة في 3 نيسان/أبريل 2023 على المواضيع التي نظر فيها الفريق العامل في اجتماعاته المعقودة في عام 2023 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "متابعة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن التحديات والتدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي".

5- وقد أُعدَّت هذه المذكِّرة من أجل إطلاع المؤتمر في دورته العاشرة على حالة تنفيذ الولايات المسنَدة إلى الفريق العامل. وهي تهدف إلى مساعدة المؤتمر في مداولاته وفي تقرير الإرشادات والأنشطة المقبلة الخاصة بالفريق العامل.

ثانيا- أنشطة الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات

6- منذ دورة المؤتمر التاسعة، واصل الفريق أداء وظائفه، وفقاً لما كلفه به المؤتمر، وتنفيذ الولايات الواردة في القرارات ذات الصلة التي اعتمدها المؤتمر.

7- وحتى الآن، عقد الفريق العامل 17 اجتماعا. ومنذ دورة المؤتمر التاسعة، عقد الفريق العامل اجتماعيه السادس عشر والسابع عشر، من 7-11 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 ومن 5-8 أيلول/سبتمبر 2023، على التوالي.

8- وخلال هذين الاجتماعين، عُقدت اجتماعات مشتركة مع فريق استعراض التنفيذ واجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح المشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وعُقِدت تلك الاجتماعات المشتركة وفقاً لقرار المؤتمر 1/6 الذي طُلب فيه إلى الأمانة أن تنظِّم هيكل جداول الأعمال المؤقتة للفريق العامل وسائر الهيئات الفرعية التي أنشأها المؤتمر، على نحو يتجنب تكرار المناقشات، مع مراعاة الولايات المسندة إلى تلك الهيئات، وكذلك وفقا للإرشادات الواردة في خطة العمل فيما يخص الهيئات الفرعية.

9- وترد معلومات عن أعمال الفريق العامل خلال الفترة المشمولة بالتقرير في التقريرين عن اجتماعيه المعقودين في عامي 2022 و2023 (CAC/COSP/WG.2/2022/4 وCAC/COSP/WG.2/2023/4). ويمكن الاطلاع في الوثيقة CAC/COSP/2023/2 على معلومات عن الدراسات الاستقصائية التي أجرتها الأمانة في عامي 2022 و2023 لتقييم مدى رضا الوفود عن الدعم المقدم فيما يتعلق باجتماعات الهيئات

الفرعية للمؤتمر. ونوقشت المواضيع الواردة أدناه خلال اجتماعي الفريق العامل في إطار البنود الموضوعية من جدول الأعمال.

ألف- لمحة عامة عن التقدم المحرز في تنفيذ الولايات المتعلقة باسترداد الموجودات

10- أثناء الاجتماعين السادس عشر والسابع عشر للفريق العامل، قُدمت لمحات عامة عن التقدم المحرز في تنفيذ الولايات المتعلقة باسترداد الموجودات، بما في ذلك ما يتعلق بالمنتجات المعرفية الجديدة التي استحدثها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة/المكتب). ويرد مزيد من التفاصيل عن التقدم المحرز في مذكرتي الأمانة ذاتا الصلة (CAC/COSP/WG.2/2022/2 وCAC/COSP/WG.2/2023/2).

باء- الجوانب العملية لاسترداد الموجودات، بما في ذلك الاتجاهات والتحديات والممارسات الجيدة

11- منذ دورة المؤتمر التاسعة، واصل المكتب إعداد تقارير مواضيعية عن تنفيذ الفصل الخامس من اتفاقية مكافحة الفساد، وفقا للفقرتين 35 و44 من الإطار المرجعي لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وتتضمن التقارير تجميعا لأهم المعلومات المتعلقة بالتجارب الناجحة والممارسات الجيدة والتحديات والملاحظات الواردة في الخلاصات الوافية وتقارير الاستعراضات القُطرية المنجزة في إطار الدورة الثانية للآلية. وللاطلاع على التقريرين الأخيرين فيما يتعلق بتنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية، انظر الوثيقتين CAC/COSP/IRG/2022/7 وCAC/COSP/IRG/2023/9. وإضافة إلى ذلك، واستنادا إلى الخلاصات الوافية وتقارير الاستعراض القُطرية المذكورة أعلاه، أعد المكتب تقريرين عن تنفيذ الأحكام المشتركة بين الفصلين الثاني والخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى فريق استعراض التنفيذ (CAC/COSP/IRG/2022/8 وCAC/COSP/IRG/2023/10).

12- وفي ضوء تزايد مجموعة المعارف المتاحة بشأن تنفيذ الفصل الخامس والأحكام المشتركة بين الفصلين الثاني والخامس من الاتفاقية، قُدمت إضافتين إقليميتين لهذين التقريرين إلى فريق استعراض التنفيذ في عام 2023 (CAC/COSP/IRG/2023/9/Add.1 وCAC/COSP/IRG/2023/10/Add.1).

13- وعلاوة على ذلك، وفي إطار هذا البند من جدول أعمال الفريق العامل المتعلق بالجوانب العملية لاسترداد الموجودات، بما في ذلك الاتجاهات والتحديات والممارسات الجيدة، عُقدت خلال الاجتماع السادس عشر للفريق العامل، كجزء من الاجتماعات المشتركة مع اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح المشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حلقتا نقاش بشأن متابعة قرار المؤتمر 1/9 المعنون "إعلان شرم الشيخ حول تعزيز التعاون الدولي في مجال منع الفساد ومكافحته في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها".

جمع المعلومات عن قضايا استرداد الموجودات على الصعيد الدولي، بما في ذلك ما يتعلق منها بحجم الموجودات المجمَّدة والمضبوطة والمصادرة والمعادة، وأطر استرداد الموجودات، بما في ذلك أفضل الممارسات والتحديات ذات الصلة

14- وقرر المؤتمر، في قراره 1/8، أن يواصل الفريق العامل عمله من خلال جملة أمور منها مواصلة جهوده الرامية إلى جمع المعلومات عن التحديات والعوائق التي تواجه الدول الأطراف، وكذلك أفضل الممارسات في مجال استرداد عائدات الجريمة وإعادتها، بغية اقتراح توصيات محتملة بشأن التنفيذ التام والفعال للفصل الخامس من الاتفاقية.

15- ووجه المؤتمر طلبا إلى الأمانة ودعوة إلى مبادرة استرداد الموجودات المسروقة (مبادرة "ستار")، في قراره 9/8، رهناً بتوافر موارد من خارج الميزانية، للعمل على جمع المعلومات من الدول الأطراف بشأن قضايا استرداد الموجودات على الصعيد الدولي فيما يخص الأفعال المجرمة بمقتضى الاتفاقية، بما في ذلك ما يتعلق منها بحجم الموجودات المجمدة والمضبوطة والمصادرة والمعادة؛ وتقديم تقرير عن النتائج إلى الفريق العامل وإلى المؤتمر، في دورتيهما المقبلتين، وتحديث قاعدة بيانات مرصد استرداد الموجودات.

16- وطلب المؤتمر، في قراره 2/9، إلى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بالتنسيق مع مبادرة "ستار"، تعزيز وتوسيع نطاق جمع المعارف والبيانات العالمية بشأن استرداد الموجودات وإعادتها من خلال جمع وتبادل المعلومات عن التحديات والممارسات الجيدة، وكذلك عن حجم الموجودات المجمدة والمضبوطة والمصادَرة والمعادة فيما يتعلق بجرائم الفساد، وعدد الحالات وأنواعها، حسب الاقتضاء، مع ضمان حماية البيانات الشخصية وحقوق الخصوصية، بالاستفادة من الجهود القائمة، في حدود الموارد المتاحة.

17- وعملا بالقرارات 1/8 و9/8 و2/9، جمع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومبادرة "ستار"، من عام 2020 إلى عام 2022، معلومات من خلال استبيانين أُرسلا إلى الدول الأطراف في الاتفاقية بشأن مشاركتها في الجهود الدولية الرامية إلى استرداد الموجودات. وفي الاستبيانين، طُلب إلى السلطات أن تقدم معلومات عن عائدات الفساد الأجنبي التي قيدتها أو صادرتها في ولايتها القضائية وأعادتها إلى بلد آخر، وكذلك معلومات عن أي عائدات فساد تلقتها بلدانها من بلد آخر كانت تلك الموجودات محوزة فيه. وجُمعت أيضا معلومات من بلدان يسَّرت عمليات استرداد الموجودات بسبل أخرى، منها مثلا استهلال إجراءات قانونية لاسترداد عائدات الفساد في بلد ثالث أو القيام بدور الوسيط في تيسير عمليات إعادة الموجودات بين دولتين أخريين (انظر الوثيقتين CAC/COSP/WG.2/2020/4 وCAC/COSP/2021/CRP.12).

18- وقُدِّمت للفريق العامل معلومات محدَّثة بشأن النتائج في اجتماعه السادس عشر المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (انظر الوثيقة CAC/COSP/WG.2/2022/3). وخلال الاجتماع السادس عشر، عُقدت حلقة نقاش لتيسير مداولات الفريق العامل بشأن هذه المسألة (انظر الوثيقة CAC/COSP/WG.2/2022/4).

19- وفي نيسان/أبريل 2023، أرسل المكتب، بالتنسيق مع مبادرة "ستار"، مذكرة شفوية إضافية يدعو فيها الدول الأطراف إلى تقديم معلومات عن مشاركتها في عمليات إعادة الموجودات على الصعيد الدولي في الفترة 2022-2023. واستنادا إلى الردود الواردة، قدم المكتب تحديثا شفويا إلى الفريق العامل في اجتماعه السابع عشر. وستقدَّم إلى المؤتمر، في دورته العاشرة، مذكرة من إعداد الأمانة بشأن هذه المسألة، تعرض لمحة عامة محدثة عن عمليات استرداد عائدات الجريمة وإعادتها على الصعيد الدولي، ونظرة ثاقبة على الحالة الراهنة لممارسات الإعادة عبر الحدود، لكي ينظر فيها (CAC/COSP/2023/15).

20- وستتاح المعلومات المقدمة من الدول الأطراف عن قضايا استرداد الموجودات وعن حجم الموجودات المجمدة والمضبوطة والمصادرة والمعادة فيما يتعلق بجرائم الفساد في سياق ردودهم على الاستبيانات الثلاثة التي وُزعت بمذكرات شفوية في الأعوام 2020 و2022 و2023 على الإنترنت في قاعدة بيانات "مرصد استرداد الموجودات" على الموقع الشبكي لمبادرة "ستار". وتجمع قاعدة البيانات هذه، التي سيعاد إطلاقها في الدورة العاشرة للمؤتمر، معلومات عن الجهود المنجزة والجارية لاسترداد عائدات الفساد، وتعرضها بطريقة منهجية وسهلة المنال. وتشمل أهداف جمع البيانات تحليل الاتجاهات وقياس التقدم العالمي في عمليات استرداد الموجودات بموجب الاتفاقية. وستكون قاعدة البيانات بمثابة مورد للممارسين في مجال استرداد الموجودات وغيرهم من أصحاب المصلحة الذين يلتمسون المعلومات عن الجهود الجارية أو المنجزة لاسترداد الموجودات بموجب الاتفاقية.

21- وتُعتبر المعلومات الرسمية التي تقدمها الدول الأطراف عن حالات استرداد الموجودات قيّمة للغاية من أجل بلوغ فهم أفضل لممارسة استرداد الموجودات على الصعيد الدولي. وسيواصل المكتب ومبادرة "ستار" جمع المعلومات عن حالات استرداد الموجودات وإعادتها على أساس منتظم. وتتوقف شمولية البيانات المجمعة ودقة التحليل الناتج عنها على المعلومات التي تتبادلها الدول الأطراف. ولعل المؤتمر يود أن يناقش سبلا مختلفة لتشجيع الدول الأطراف على توفير تحديثات منتظمة بشأن هذه المسألة.

جيم- مناقشات مواضيعية

الممارسات الجيدة والتحديات المتعلقة بالملكية النفعية وكيف يمكنها أن تعزز وتيسر استرداد عائدات الجريمة وإعادتها بفعالية، مع مراعاة المادة 63 من الاتفاقية

22- شجع المؤتمر، في قراره 9/7، الدول الأطراف على التطوع بتقديم أمثلة، بمساعدة من الأمانة، على الممارسات الجيدة المتعلقة بتعزيز شفافية معلومات الملكية النفعية لتيسير استرداد عائدات الجريمة وإعادتها، ومتطلبات إقرار الذمة المالية للمسؤولين العموميين، على أن تتجنب ازدواج العمل مع ذلك الذي تضطلع به المحافل الدولية الأخرى[(1)].

23- وفي القرار نفسه، أهاب المؤتمر بالمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع مبادرة "ستار"، أن يتيح في بوابة الأدوات والموارد المعرفية المتعلقة بمكافحة الفساد (بوابة "تراك")، في حدود الموارد المتاحة، معلومات بشأن الدول الأطراف التي تتعهد سجلا أو آلية أخرى بشأن معلومات الملكية النفعية، وكذلك معلومات عن كيفية تقديم طلبات للحصول على هذه المعلومات.

24- واستجابة لذلك، دعا المكتب الدول الأطراف، في مذكرة شفوية عمَّمها في أيار/مايو 2022، إلى تقديم معلومات عن تشريعاتها وسياساتها وممارساتها ومؤسساتها التي تعزز شفافية معلومات الملكية النفعية، بما في ذلك السجلات والآليات القائمة لطلب هذه المعلومات. واستنادا إلى المعلومات الواردة من الدول الأطراف والبحوث الإضافية، أعدت الأمانة ورقة اجتماع عن الممارسات الجيدة المتعلقة بتعزيز شفافية معلومات الملكية النفعية لتيسير استرداد عائدات الجريمة وإعادتها (CAC/COSP/WG.2/2022/CRP.1)، مما دعم المناقشة المواضيعية التي أجراها الفريق العامل بشأن هذه المسألة خلال اجتماعه السادس عشر. وعلاوة على ذلك، أتيحت الردود الواردة من 40 دولة طرفا على المذكرة الشفوية على الصفحة الشبكية للاجتماع السادس عشر للفريق العامل، وأُتيح فهرس يتضمن روابط إلكترونية مباشرة بسجلات الملكية التجارية وسجلات الملكية النفعية والسلطات المختصة وبيانات الاتصال بها على تلك الصفحة وكذلك على بوابة "تراك"[(2)]. وإضافة إلى ذلك، خلال الاجتماع السادس عشر، عُقدت حلقة نقاش بشأن الملكية النفعية (انظر الوثيقة CAC/COSP/WG.2/2022/4).

25- وستقدَّم إلى المؤتمر في دورته العاشرة مذكرة من الأمانة، تأخذ في الاعتبار المناقشة المواضيعية التي أجراها الفريق العامل والمعلومات الإضافية الواردة ردا على مذكرة شفوية عُممت في عام 2023 (CAC/COSP/2023/16). وستتضمن المذكرة تحليلا لنظم الشفافية المتعلقة بالملكية النفعية المنشأة في 55 دولة طرفا، وستُستكمل بورقة اجتماع تتضمن فهرسا منقحا يتضمن روابط إلكترونية مباشرة بسجلات

(1) فيما يتعلق بهذه المسألة، التزمت الدول الأعضاء، في الفقرة 16 من الإعلان السياسي المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي"، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية من أجل مكافحة الفساد، بجملة أمور منها وضع وتنفيذ التدابير اللازمة لجمع وتبادل المعلومات بشأن الملكية النفعية للشركات والهياكل القانونية وغيرهما من الآليات القانونية المعقدة، وبتعزيز قدرة السلطات المختصة في ذلك الصدد.

(2) انظر الرابطين www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-AssetRecovery/session16.html و https://track.unodc.org/track/en/resources-by-UNCAC-chapter/chapter-V_asset-recovery.html.

الملكية التجارية وسجلات الملكية النفعية والسلطات المختصة وبيانات الاتصال بها. وستقدم الأمانة أيضا إلى المؤتمر في دورته العاشرة ورقة اجتماع تحلل نظما مختلفة للملكية النفعية في 13 ولاية قضائية مختارة في عدة مناطق، بهدف التشجيع على إجراء مزيد من الحوار بغية سن قوانين وسياسات أقوى لضمان شفافية معلومات الملكية النفعية.

26- وقام المكتب، في إطار جهوده الرامية إلى تطوير وتحديث أدوات لمساعدة الممارسين في مجال استرداد الموجودات على تتبع الأموال غير المشروعة الموجودة بالخارج، من خلال مبادرة "ستار"، بتحديث وتوسيع نطاق الأدلة المتعلقة بالملكية النفعية الخاصة بكل بلد[3]، وهي أدلة موجهة إلى السلطات العمومية أو أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين الذين يبحثون عن معلومات بشأن الكيانات القانونية المنشأة بموجب قوانين بلد آخر. وفي عام 2023، وُضع أو حُدِّث 11 دليلا جديدا للملكية النفعية استنادا إلى المعلومات المقدمة من السلطات الوطنية، بما في ذلك الردود على المذكرات الشفوية المذكورة أعلاه، ومصادر أخرى. وستتاح هذه الأدلة، بعد أن تتولى سلطات الدول الأطراف استعراضها وإجازتها، على الموقع الشبكي لمبادرة "ستار".

الممارسات الجيدة والتحديات المتعلقة بإنشاء نظم فعالة لإقرار الذمة المالية بشأن الموظفين العموميين المعنيين

27- حث المؤتمر الدول الأطراف، في قراره 7/9، على التنفيذ الفعال للفقرة 5 من المادة 52 من الاتفاقية التي تنص، في جملة أمور، على أن تنظر الدول الأطراف في إنشاء نظم فعالة لإقرار الذمة المالية، وفقا لقانونها الداخلي، بشأن الموظفين العموميين المعنيين، وتنص على عقوبات ملائمة على عدم الامتثال، وأن تنظر الدول الأطراف أيضا في اتخاذ ما قد يلزم من تدابير للسماح لسلطاتها المختصة بتبادل تلك المعلومات مع السلطات المختصة في الدول الأطراف الأخرى، عندما يكون ذلك ضروريا للتحقيق في العائدات المتأتية من أفعال مجرَّمة وفقا للاتفاقية والمطالبة بها واستردادها[4].

28- وعلاوة على ذلك، التزمت الدول الأعضاء، في الفقرة 7 من الإعلان السياسي المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي"، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية لمكافحة الفساد، من جملة أمور، بتعزيز جهودها الرامية إلى منع تضارب المصالح واستبانته وإدارته، وذلك بوسائل منها تقييم مخاطر الفساد والتخفيف منها، ومن خلال نظم الكشف المالي الفعالة والشفافة، مع إتاحة المعلومات التي يكشف عنها الموظفون العموميون المعنيون على أوسع نطاق ممكن، واستخدام التكنولوجيا المبتكرة والرقمية مع إيلاء الاعتبار الواجب لحماية البيانات وحقوق الخصوصية.

29- وبناء على ذلك، دعا المكتب، في آذار/مارس 2023، الدول الأطراف إلى تقديم معلومات عن الممارسات الجيدة والتحديات المتعلقة بإنشاء نظم فعالة لإقرار الذمة المالية بشأن الموظفين العموميين المعنيين. واستنادا إلى المعلومات الواردة من 41 دولة طرفا، أعدت الأمانة مذكرة بشأن الممارسات الجيدة والتحديات المتعلقة بإنشاء نظم فعالة لإقرار الذمة المالية بشأن الموظفين العموميين المعنيين وكيف يمكن لهذه النظم تيسير استرداد عائدات الجريمة وإعادتها لكي ينظر فيها الفريق العامل في اجتماعه السابع عشر (CAC/COSP/WG.2/2023/3). وتقدم المذكرة لمحة عامة عن نظم إقرار الذمة المالية، بما في ذلك معلومات

(3) متاحة على الرابط https://star.worldbank.org.

(4) إضافة إلى ذلك، وكما أُبرز أعلاه، شجع المؤتمر، في قراره 7/9، الدول الأطراف على التطوع بتقديم أمثلة، بمساعدة من الأمانة، على الممارسات الجيدة المتعلقة بتعزيز شفافية معلومات الملكية النفعية لتيسير استرداد عائدات الجريمة وإعادتها، ومتطلبات إقرار الذمة المالية للمسؤولين العموميين، على أن تتجنب ازدواج العمل مع ذلك الذي تضطلع به المحافل الدولية الأخرى.

عن طائفة الموظفين الملزمين بتقديم الإقرارات، ومعدل تقديم الإقرارات، والآليات والعمليات المستخدمة لجمع الإقرارات وتعهدها، ونطاق المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها، وإمكانية الاطلاع على الإقرارات، وعملية التحقق، والجزاءات المفروضة على عدم الامتثال. وعلاوة على ذلك، فهي تلخص التحديات والممارسات الجيدة، بما في ذلك تلك التي يُسلَّط عليها الضوء فيما يتعلق بالتعاون الدولي. ولزيادة دعم مداولات الفريق العامل بشأن هذه المسألة، نُظمت حلقة نقاش بشأن هذا الموضوع في الاجتماع السابع عشر، وأتيحت المعلومات الواردة من الدول الأطراف الـ41 على الصفحة الشبكية لذلك الاجتماع.

دال- المساعدة التقنية

30- حث المؤتمر الدول الأطراف، في قراره 3/6، على أن تكفل وجود أطر قانونية ومؤسسية وافية لديها من أجل ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد قضائيا، وكشف عمليات الاحتياز والتحويل غير المشروعة للموجودات المتأتية من الفساد، والتماس التعاون القانوني الدولي وتقديمه، بما في ذلك المساعدة القانونية المتبادلة، لضمان وجود آليات مناسبة لاسترداد ما يُستبان من عائدات للفساد من خلال مصادرتها، ولإنفاذ أوامر المصادرة الأجنبية المستندة إلى إدانة وغير المستندة إلى إدانة، وفقا لمقتضيات الاتفاقية، ولضمان إنفاذ تلك الأطر، وشجَّع على تقديم مساعدة تقنية في هذا الشأن.

31- ووجه المؤتمر، في قراره 1/7، طلبا إلى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ودعوة إلى مبادرة "ستار" لمواصلة تقديم وإعداد مبادرات لبناء القدرات في مجال استرداد الموجودات، بما في ذلك توفير منتجات معرفية وأدوات تقنية في هذا الشأن، بناء على الطلب ورهنا بتوافر موارد من خارج الميزانية، من أجل تلبية الاحتياجات المطلوبة من المساعدة التقنية المستبانة أثناء الاستعراضات القُطرية.

32- وطلب المؤتمر، في قراره 7/9، إلى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أن يواصل تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات والدعم المادي إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، ووفقا لاحتياجاتها وأولوياتها، فيما يتعلق بإنشاء وتنفيذ نظام محلي لمعلومات الملكية النفعية من أجل تيسير استرداد عائدات الجريمة وإعادتها.

33- وواصل الفريق العامل تسليط الضوء على وجود طلب شديد على المساعدة التقنية من أجل تنفيذ أحكام الفصل الخامس من الاتفاقية، وخصوصا على الخدمات الاستشارية القانونية، كما أبرز الحاجة إلى اتباع نُهوج مصمَّمة وفق الاحتياجات المطلوبة. وشدد الفريق على أهمية تزويد المسؤولين والاختصاصيين الممارسين بأشكال من المساعدة التقنية، في مجال المساعدة القانونية المتبادلة، لتمكينهم من كتابة الطلبات والرد على الطلبات التي يتلقونها، وعلى أهمية تدعيم قدرات المشرِّعين وموظفي إنفاذ القانون والقضاة وأعضاء النيابات العامة بشأن المسائل ذات الصلة.

34- ولاحظ الفريق العامل أيضا الدور الحاسم الأهمية للمساعدة التقنية والحاجة إلى مواصلة مساعدة الدول الأطراف في جهودها الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية. وفي هذا الصدد، أبرز الفريق العامل أهمية المساعدة التقنية التي تقدمها جهات، منها المكتب ومبادرة "ستار" من أجل تحسين القدرات الوطنية في مجال استرداد الموجودات، وشدَّد على الحاجة إلى تدريب متخصص وأنشطة لبناء القدرات، وعلى أهمية توفير موارد كافية للمكتب ولسائر مقدمي المساعدة ذوي الصلة. وشجَّع الفريق العامل الأمانة على أن تضيف إلى أنشطتها، ومنها تنظيم الحلقات الدراسية والدورات التدريبية، تنظيم دورات تدريبية تستخدم تكنولوجيات مبتكرة، مثل برامج التعلُّم الإلكتروني.

35- وأوصى الفريق العامل بتعزيز المساعدة التقنية فيما يتعلق بالتعاون الدولي في مجال استرداد الموجودات، وبأن يسعى المكتب إلى إقامة مزيد من الشراكات مع سائر المنظمات والهيئات المعنية في مجال المسائل المتعلقة باسترداد الموجودات وتنسيق المزيد من أنشطة المساعدة التقنية معها في هذا الشأن. كما طلب

إلى الأمانة أن تُروِّج لسبُل ووسائل تتيح للدول الأعضاء أن تطلب المساعدة التقنية من خلال مبادرة "ستار" على الصعيدين الوطني والإقليمي.

36- وعلاوة على ذلك، أوصى الفريق العامل الدول الأطراف بأن تنظر في اعتماد نهج قائم على منهج دراسي في تنظيم برامج المساعدة التقنية، مع مراعاة التنسيق على الصعيد الإقليمي ضماناً لاستخدام الموارد المحدودة المتاحة على أنجع نحو ممكن.

37- وأثناء الاجتماع السادس عشر للفريق العامل، عُقدت حلقتا نقاش بشأن المساعدة التقنية فيما يتعلق بالفصلين الرابع والخامس من الاتفاقية (انظر الوثيقة CAC/COSP/IRG/2022/6/Add.2). وبالمثل، عُقدت أثناء الاجتماع السابع عشر للفريق العامل حلقتا نقاش بشأن المساعدة التقنية، إحداهما تتعلق بالفصلين الرابع والخامس من الاتفاقية والأخرى ببناء قدرات وحدات الاستخبارات المالية من خلال المساعدة التقنية.

هاء- متابعة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن التحديات والتدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي

38- وفقا لخطة عمل الهيئات الفرعية التابعة للمؤتمر، وخلال الاجتماع السابع عشر للفريق العامل، عُقدت، إضافة إلى حلقة النقاش بشأن بناء قدرات وحدات الاستخبارات المالية من خلال المساعدة التقنية، حلقة نقاش ثانية بشأن دور الوسطاء في منع تحويل عائدات الجريمة. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن المناقشات المتعلقة بالتدابير المتخذة من أجل متابعة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن التحديات والتدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي في تقرير الأمانة بشأن أنشطة المكتب المعني بالمخدرات والجريمة الرامية إلى دعم تنفيذ الإعلان السياسي المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي" الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية لمكافحة الفساد (CAC/COSP/2023/20).

ثالثا- أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الرامية إلى تعزيز استرداد الموجودات

39- ركزت أنشطة المكتب الرامية إلى تعزيز استرداد الموجودات حتى الآن على المواضيع الثلاثة الرئيسية التالية، التي تشمل المجالات الستة لولاية الفريق العامل وفقا لقرار المؤتمر 4/1، وهي: (أ) تنمية المعارف التراكمية؛ و(ب) بناء الثقة بين الدول الطالبة والدول متلقية الطلب؛ و(ج) المساعدة التقنية والتدريب وبناء القدرات.

ألف- اكتساب المعارف التراكمية

40- دأب الفريق العامل على إيلاء أولوية عالية لتوافر المعارف المتعلقة باسترداد الموجودات وتكوين معارف في هذا المجال وإدارتها. وأبرز الفريق ضرورة تعميم الأدوات والمنتجات المعرفية على نطاق واسع، وضرورة أن ينظر المؤتمر أو الفريق في القيام بعمليات متابعة للتأكد من مدى فعالية وفائدة تلك الأدوات والمنتجات. وشدَّد على فائدة المنتجات المعرفية الحالية، بما في ذلك منتجات مبادرة "ستار"، في بناء القدرات الوطنية، وطلب إلى الأمانة أن تعد قائمة بتلك المنتجات وأن تكفل تعميمها على أوسع نطاق ممكن.

41- واضطلع المكتب بعملية إعادة التصميم ورسم الأساس المفاهيمي للمكتبة القانونية التي تشكل جزءا من بوابة "تراك" من حيث محتواها ووظائفها البحثية. وتتضمن البوابة المعاد تصميمها معلومات عن استرداد الموجودات، وإعادة الموجودات، وإدارة الموجودات المجمدة والمحجوزة والمصادرة. وتتاح أيضا أدلة بخصوص

استرداد الموجودات، وأدلة بخصوص الملكية النفعية، والمنشورات ذات الصلة بمبادرة "ستار"، وغير ذلك من الموارد، مجمَّعة حسب مواد الاتفاقية. وإضافة إلى ذلك، تتاح التشريعات التي جُمعت من خلال آلية استعراض التنفيذ، حيث يوجد في المكتبة القانونية أكثر من 600 سجل. وسوف تتاح التشريعات التي جُمعت أيضا في قاعدة بيانات التشريعات على بوابة إدارة المعارف المعروفة باسم بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة (بوابة "شيرلوك")[5]. وسيسمح الربط بين بوابتي "تراك" و"شيرلوك" بتبادل المعلومات التي يجمعها المكتب مع جمهور أوسع.

42- ونشر المكتب أيضا، منذ الدورة التاسعة للمؤتمر، عدة منتجات معرفية، من خلال قنوات من بينها مبادرة "ستار"، تهدف إلى النهوض بجهود الدول الأطراف الرامية إلى تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية.

43- وطُرح في أيلول/سبتمبر 2023 منشور جديد صادر عن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بشأن عمليات إعادة الموجودات المصادرة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: شبكة واحدة لكل السمك"، بعنوان *Confiscated Asset Returns and the United Nations Convention against Corruption: A Net for All Fish*، يتناول بالتحليل عملية إعادة الموجودات ويسلط الضوء على كيفية معالجة الاتفاقية للتعقيدات التي تنطوي عليها، وكيف جرى تكييف النظم القانونية لمجموعة متنوعة من البلدان للتعامل معها.

44- ونشر المكتب أيضا منتجات معرفية خاصة بمناطق بعينها. فعلى سبيل المثال، أعد المكتب، في سياق جنوب شرق أوروبا، الأدلة التالية: (أ) خمسة أدلة قُطرية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة تهدف إلى دعم الممارسين في جهودهم الرامية إلى استرداد الموجودات؛ و(ب) ستة "أدلة لأساليب العمل" موجهة للدول الأطراف التي تلتمس المساعدة من ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا ومقدونيا الشمالية، وكذلك من كوسوفو[6]، في مجال التعاون الدولي واسترداد الموجودات؛ و(ج) ستة "أدلة لتدابير التصدي السريعة" لُخِّصت فيها الجوانب العملية لاسترداد الموجودات والتحقيقات المالية. وأصدر المكتب أيضا تقريرا عن المصادرة غير المستندة إلى إدانة في فييت نام، وتقريرا عن استرداد الموجودات والتعاون الدولي في إندونيسيا.

45- وفي نيسان/أبريل 2022، نشرت مبادرة "ستار" تقريرا بشأن التوقيعات للبيع: كيف تُستَغل خدمات الوكالة عن شركات وهمية في إخفاء هوية المالكين المنتفعين، وعنوانه *Signatures for Sale: How Nominee Services for Shell Companies Are Abused to Conceal Beneficial Owners*. ويحلل التقرير الترتيبات المؤسسية التي تتصرف بمقتضاها كيانات نائبة كوكيلة عن كيانات أصيلة متحكمة في شركات وهمية. وهو يركز على أوجه إساءة استخدام هذه الترتيبات لتيسير الجرائم المالية عن طريق إخفاء هوية الكيانات المتحكمة في الشركات الوهمية، كما أنه يركز على السياسات الرامية إلى التصدي لذلك التجاوز. ويستمد التقرير أدلة من عملية عالمية للتسوق المقنَّع تستند إلى آلاف الطلبات للشركات الوهمية، إلى جانب معلومات تسويقية من مزودي الشركات الوهمية، والبحوث الصحفية والسياساتية حول هذا الموضوع.

46- وفي حزيران/يونيه 2022، نشرت مبادرة "ستار"، بالتعاون مع مركز السياسة الضريبية العالمية في المعهد المعني بقانون الضرائب النمساوي والدولي، منتجا معرفيا عن فرض الضرائب على الجريمة: نهج يشمل الحكومة بأكملها لمكافحة الفساد وغسل الأموال والجرائم الضريبية بعنوان *Taxing Crime: A Whole-of-Government Approach to Fighting Corruption, Money Laundering and Tax Crimes*. ويركز المنشور على فوائد

(5) بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة (بوابة "شيرلوك") (SHERLOC) مبادرة تهدف إلى تيسير تعميم المعلومات المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها، والإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب.

(6) ينبغي فهم جميع الإشارات إلى كوسوفو الواردة في هذا التقرير في سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

التعاون بين السلطات الضريبية وأجهزة إنفاذ القانون التي تعمل على منع وكشف واسترداد التدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من التهرب الضريبي والفساد وغسل الأموال.

47- أيضا في حزيران/يونيه 2022، نُشر الإصدار 1.0 من نميطة جديدة لتقييم مخاطر غسل الأموال المتصلة بالكيانات القانونية والمخاطر المتصلة بالملكية النفعية. وقادت مبادرة "ستار" عملية تطوير النميطة في إطار مجموعة الأدوات الوطنية لتقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب التي أعدها البنك الدولي. وقد برزت الشركات الوهمية وغيرها من الهياكل القانونية (مثل الشراكات ذات المسؤولية المحدودة) كآلية أساسية لنقل الأموال غير المشروعة في جميع أنحاء العالم. وتوفر النميطة منهجية شاملة للسلطات لتحديد السمات الرئيسية لإطار الملكية النفعية في بلدانها وتقييم التهديدات ومواطن الضعف ذات الصلة بغسل الأموال. ونُشرت أربع نمائط جديدة إضافية عن مخاطر محددة إلى جانب النميطة المذكورة أعلاه، وهي نمائط بشأن ما يلي: تمويل الإرهاب، والموجودات الافتراضية، والمنظمات غير الربحية، والموارد البيئية والطبيعية[7].

48- وفي شباط/فبراير 2023، نظمت مبادرة "ستار" اجتماعا لفريق خبراء بشأن دور المصادرات المكافئة القائمة على القيمة في استرداد عائدات الفساد، لتعزيز تبادل المعلومات وجمع المدخلات لمنتج معرفي جديد بشأن هذه المسألة. ويهدف المنتج المعرفي إلى التشجيع على اعتماد واستخدام عمليات المصادرة المكافئة القائمة على القيمة كآلية يمكن أن تيسر استرداد عائدات الجرائم المتصلة بالفساد. وناقش المشاركون في اجتماع الخبراء نهوج إذكاء الوعي بشأن المصادرة القائمة على القيمة باعتبارها آلية رئيسية ضمن سياسات واستراتيجيات استرداد الموجودات، وتيسير الاستعراضات التشريعية الرامية إلى إدخال المصادرة القائمة على القيمة في الأطر القانونية الداخلية أو تعزيز النظم القائمة، وبناء قدرات الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية فيما يتعلق بآليات المصادرة القائمة على القيمة، بما في ذلك عند تنفيذ الطلبات الأجنبية.

49- وفي حزيران/يونيه 2023، نشرت مبادرة "ستار" منشورا بشأن إقرارات الذمة المالية والإفصاح عن المصالح: دليل تقني لوضع نموذج فعال، بعنوان *Asset and Interest Disclosure: A Technical Guide to an Effective Form*. وعُرِض الدليل على الفريق العامل كجزء من حلقة نقاش بشأن الممارسات الجيدة والتحديات المتعلقة بإنشاء نظم فعالة لإقرار الذمة المالية بشأن الموظفين العموميين المعنيين في الاجتماع السابع عشر. ويركز الدليل على نموذج إقرار الذمة كعنصر أساسي في آلية إقرارات الذمة والإفصاح عن المصالح التي يجب على الموظفين العموميين من خلالها تقديم معلومات عن الإيرادات والموجودات والخصوم والنفقات والمصالح الأخرى التي تخصهم وتخص أفراد أسرهم. وهو يجسد تحليلا للإطار القانوني لأكثر من 150 ولاية قضائية، إلى جانب الخبرة المكتسبة من العمل مباشرة مع البلدان طوال المراحل المختلفة لإصلاحات نظم إقرارات الذمة لديها.

50- وفي حزيران/يونيه 2023 أيضا، نشرت مبادرة "ستار" ومركز السياسة الضريبية العالمية في المعهد المعني بقانون الضرائب النمساوي والدولي منشورا آخر عن أوامر التحري عن الثروات المجهولة المصدر: نحو حدود جديدة في استرداد الموجودات، بعنوان *Unexplained Wealth Orders: Toward a New Frontier in Asset Recovery*. وبموجب أوامر التحري عن الثروات المجهولة المصدر، يلتزم الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم فساد أو جرائم خطيرة أخرى بتفسير مصدر ثروتهم وتبرير التناقضات بين مصادر دخلهم المشروعة وقيمة موجوداتهم. وتُعتبر تلك الأوامر إجراء مدنيا وليس جنائيا، ويمكن أن تكون أداة عظيمة القيمة في قضايا استرداد الموجودات التي يمثل فيها تحديد وتتبع الموجودات الإجرامية والفاسدة عبر الحدود تحديا لهيئات التحقيق والمدعين العامين. ويقدم التقرير اقتراحات بشأن النهوج الواجب اتباعها لوضع سياسات مماثلة،

(7) يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل على الموقع الشبكي لمبادرة "ستار" (https://star.worldbank.org).

ويطرح توصيات بشأن الجهود المستقبلية الرامية إلى استخدام أوامر التحري عن الثروات المجهولة المصدر لمكافحة غسل الأموال والفساد.

51- وعلاوة على ذلك، واصلت مبادرة "ستار" نشر رسالة إخبارية فصلية تقدم معلومات محدثة مفصلة عن أنشطتها ومنتجاتها المعرفية، وتسلط الضوء على المجالات المواضيعية المهمة والفعاليات المقبلة. وقد صدرت ثمانية إصدارات من النشرة الإخبارية منذ دورة المؤتمر التاسعة[8]. وتتاح استمارة الاشتراك في الرسالة الإخبارية وكذلك جميع إصداراتها السابقة على الموقع الشبكي لمبادرة "ستار".

52- وتجمع مبادرة "ستار" المعلومات لإعداد أدلة قُطرية بشأن تقديم طلبات المساعدة القانونية المتبادلة فيما يتعلق باسترداد الموجودات؛ وستكون تلك الأدلة سهلة المنال على الموقع الشبكي لمبادرة "ستار". فإن إنشاء نموذج وحيد يعني أن الأدلة لها نفس التنسيق ولها هيكل متماثل. وسوف يدمج النموذج أيضا في وثيقة واحدة معلومات عن أطر البلدان لإرجاع الموجودات ومسائل أخرى، مثل المصادر المفتوحة القائمة للتحقيقات التي يمكن أن تدعم طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، مما يوفر للدول الأطراف أدلة مرئية قابلة للمقارنة وسريعة لاسترداد الموجودات. والهدف من ذلك هو ضمان أن تكون طلبات المساعدة القانونية المتبادلة في مجال استرداد الموجودات، قدر الإمكان، مجدية وعالية الجودة، ويمكن تنفيذها دون حاجة إلى طلب مزيد من المعلومات من السلطة المركزية، وضمان ألا يُرفض أي منها لأسباب الجودة أو السعي إلى تقصي الحقائق سرا (fishing).

53- وستُطلق عدة منتجات معرفية أخرى في دورة المؤتمر العاشرة. وهي تشمل ما يلي:

(أ) منشور عن المسؤولية المدنية والإدارية عن الفساد: الممارسات المحلية وسبل تعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وعنوانه المؤقت *Civil and Administrative Liability for Corruption: Domestic Practices and Ways to Enhance International Cooperation Under the United Nations Convention Against Corruption*. وسيحلل هذا المنتج المعرفي العقبات المتعلقة بالتعاون الدولي في سياق المسؤولية المدنية والإدارية عن الفساد، بما في ذلك فيما يتعلق بإعادة الموجودات؛

(ب) منشور عن تحديد هوية ضحايا الفساد والتعويض عن الأضرار الناجمة عن أفعال الفساد، يستكمل الوثيقة التي أعدتها الأمانة بشأن هذه المسألة، والتي أُعدت بالتعاون مع اللجنة الفرعية لاسترداد الموجودات التابعة لرابطة المحامين الدولية؛

(ج) دليل إرشادي بشأن كيفية إدارة الموجودات، يوفر معلومات متعمقة للممارسين حول كيفية إدارة الموجودات المضبوطة أو المصادرة بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة، بعنوان إدارة الموجودات المضبوطة والمصادرة: دليل للممارسين. وسوف يكمِّل الدليل دراسة المكتب التي تناولت مسألة إدارة الموجودات المحجوزة والمصادرة والتصرف فيها بصورة فعالة، وصدرت بعنوان *Effective Management and Disposal of Seized and Confiscated Assets 2017*[9] والصيغة المنقحة لمشروع المبادئ التوجيهية غير الملزمة بشأن إدارة الموجودات المجمَّدة والمحجوزة والمصادرة (CAC/COSP/2019/16)، استجابة للقرار 8/1.

(8) متاحة على الرابط https://star.worldbank.org/star-quarterly.

(9) شجَّع المؤتمر، في قراره 7/1، الدول الأطراف والمكتب على مواصلة تبادل الخبرات المتعلقة بإدارة الموجودات المجمَّدة والمحجوزة والمصادرة واستبانة الممارسات الفضلى، حسب الاقتضاء وبالاعتماد على الموارد القائمة، والنظر في وضع مبادئ توجيهية غير ملزمة بشأن هذه المسألة.

باء- بناء الثقة بين الدول الطالبة والدول المتلقية للطلبات

54- شُـدِّد على أهمية الثقة والائتمان بين الدول المقدمة لطلبات اسـترداد الموجودات والدول المتلقية لتلك الطلبات، وخصـوصـا باعتبار ذلك وسيلة لتعزيز الإرادة السياسية ونشر ثقافة تبادل المساعدة القانونية ولتمهيد السبيل لنجاح التعاون الدولي.

1- السلطات المركزية وجِهات الوصل والشبكات المعنية باسترداد الموجودات

السلطات المركزية وجهات الوصل المعنية باسترداد الموجودات

55- حث المؤتمر، في قراره 1/7، الدول الأطراف على ضـمان تحديث المعلومات المقدَّمة عن سـلطاتها المركزية والمختصـــة وفقاً للفقرة 13 من المادة 46 من الاتفاقية، من أجل تعزيز الحوار بشـــأن المســـاعدة القانونية المتبادلة.

56- وطلب الفريق العامل إلى الأمانة أن تدعو الدول الأعضاء التي لم تعين بعد سلطاتها المركزية المعنية بالمساعدة القانونية المتبادلة إلى أن تفعل ذلك. ووجَّه المؤتمر طلبا مماثلا إلى جميع الدول الأطراف.

57- وأُتيح الدليل الإلكتروني للسلطات الوطنية المختصة المعنية، بما فيها السلطات المركزية المسؤولة عن المســـاعدة القانونية المتبادلة وجهات الوصـــل المعنية باســـترداد الموجودات، على الرابط الشـــبكي https://sherloc.unodc.org/cld/v3/sherloc/cna/index.jspx. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصـــيل عن المعلومات المتاحة في الدليل في المذكرة التي أعدتها الأمانة بشأن أنشطة اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح المشـــاركة لتعزيز التعاون الدولي وأعمال المكتب المعني بالمخدرات والجريمة لتعزيز التعاون الدولي (CAC/COSP/2023/17).

الشبكات

58- واصل المكتب ومبادرة "ستار" تواصلهما مع الشبكات الإقليمية العاملة في مجال استرداد الموجودات ومصـادرتها، بما في ذلك شـبكة كامدِن المشـتركة بين الوكالات لاسـترداد الموجودات، والشـبكة المشـتركة بين الوكالات لاسـترداد الموجودات لآسـيا والمحيط الهادئ، ومنطقة الكاريبي، وشـرق أفريقيا، والجنوب الأفريقي، وغرب أفريقيا، وغرب ووسـط آسـيا، وشـبكة اسـترداد الموجودات التابعة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لأمريكا اللاتينية.

59- ومنذ أن أُطلقت رسـميا شـبكة العمليات العالمية لسـلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفسـاد (شـبكة العمليات العالمية) (GlobE Network) التابعة للمكتب في 3 حزيران/يونيه 2021، أصبحت 166 سلطة من 94 دولة عضوا ودولة طرفا أعضاءً و11 سلطة مراقبا في الشبكة، لتسهيل التعاون في قضايا الفساد عبر الحدود[10]. وتمكِّن الشبكة الممارسين من التواصل بشكل مباشر وغير رسمي وآمن لتبادل المعلومات لتيسير الكشف عن حالات الفسـاد والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها. وتُعَدُّ الشـراكات وأشـكال التآزر مع الهيئات والمنظمات والشـبكات القائمة المكلفة بولايات ذات صـــلة، مثل مبادرة "ســـتار"، والمركز الدولي لاســـترداد الموجودات التابع لمعهد بازل للحوكمة، والشبكات الإقليمية العاملة في مجال استرداد الموجودات، ضرورية لزيادة وتحسين التعاون في القضايا. وقد عقدت شـبكة العمليات العالمية منذ إطلاقها أربع جلسـات عامة وخمسـة اجتماعات للجنة التوجيهية. وازداد تدريجيا عدد الاجتماعات الحضـورية بشـأن القضـايا على هامش الجلسـات العامة، ليصـل إلى 62 اجتماعا في الجلسـة

(10) يتوفر المزيد من المعلومات حول شـبكة العمليات العالمية لسـلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفســاد وأحدث المعلومات المتعلقة بالعضوية على الرابط https://globenetwork.unodc.org/.

العامة الرابعة، مع تيسير ما مجموعه 127 اجتماعا ثنائيا ومتعدد الأطراف بشأن القضايا حتى الوقت الراهن. وللاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر مذكرة الأمانة بشأن أنشطة اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح المشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وعمل المكتب لتعزيز التعاون الدولي (CAC/COSP/2023/17).

2- التعاون بين وحدات الاستخبارات المالية وأجهزة مكافحة الفساد

60- شجَّع المؤتمر، في قراره 9/8، الدول الأطراف على أن تنظر في اغتنام فرص التعاون السانحة من خلال شبكات الممارسين القائمة، مثل جهات الوصل المعنية باسترداد الموجودات في إطار الاتفاقية، ومبادرة الشبكة العالمية لجهات التنسيق، وشبكة كامدِن المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، والاستفادة من المعلومات المقدَّمة على صعيد وحدات الاستخبارات المالية، في سياق تقديم طلبات لتبادل المساعدة القانونية.

61- وأوصى الفريق العامل بتوطيد أواصر التعاون بين وحدات الاستخبارات المالية وأجهزة مكافحة الفساد والسلطات المركزية المسؤولة عن تبادل المساعدة القانونية على الصعيدين الوطني والدولي. كما أوصى باستكشاف سُبل زيادة التعاون مع الشبكات والمؤسسات القائمة، مثل مجموعة إيغمونت لوحدات الاستخبارات المالية.

62- وقد تشاور المكتب مع ممثلي شبكة كامدِن المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات ومجموعة إيغمونت أثناء عملية إنشاء شبكة العمليات العالمية. وكجزء من أوجه التآزر المشتركة، مُنحت شبكة العمليات العالمية مركز المراقب لدى شبكة كامدن المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات ومجموعة إيغمونت.

63- ويواصل المكتب المشاركة في أنشطة مجموعة إيغمونت. وواصلت مبادرة "ستار" والبرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب التابع للمكتب العمل مع وحدات الاستخبارات المالية لمساعدتها في الانضمام إلى مجموعة إيغمونت وتنفيذ معاييرها في مجال تبادل المعلومات بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. واشتمل ذلك العمل أيضا على تعزيز التعاون بين الوكالات، مع تسليط الضوء على أهمية هذا التعاون في نجاح نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وواصلت مبادرة "ستار" منح "جائزة ستار للتميز" لوحدات الاستخبارات المالية، في إطار مسابقة "جائزة أفضل قضية لمجموعة إيغمونت"، لنجاحها في استرداد الموجودات في قضايا الفساد في الجلسات العامة لمجموعة إيغمونت.

64- وإضافة إلى ذلك، يتعاون المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تعاوناً وثيقاً مع الرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد، ويدعمها ويشارك في لجنتها التنفيذية.

3- تشجيع الحوار وإزالة الحواجز التي تعيق استرداد الموجودات

65- شدَّد الفريق العامل على ضرورة استمرار الأمانة في تدعيم عملها المتعلق بتشجيع الحوار بين الدول المقدمة للطلبات والدول المتلقية لها، وبناء الثقة وتعزيز العزم السياسي ومواصلة تدعيمه ضماناً لاسترداد الموجودات، بما في ذلك ضمن نطاق عملها مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى وفي سياق مجموعة العشرين.

66- وشجع المؤتمر الدول الأطراف، في القرار 1/8، على إزالة العقبات التي تحول دون تنفيذ التدابير المتعلقة باسترداد الموجودات، خصوصا عن طريق تبسيط إجراءاتها القانونية، عند الاقتضاء ووفقا لقوانينها المحلية، ومنع إساءة استخدام هذه الإجراءات.

67- وحث المؤتمر، في قراره 9/8، جميع الدول الأطراف على التعاون، وفقا للاتفاقية، على استرداد عائدات الجريمة، على الصعيد الداخلي والخارجي، وإبداء التزام قوي بضمان إعادة الموجودات المصادرة،

وفقا للمادة 57 من الاتفاقية. وشجع أيضا الدول الأطراف على أن تراعي، وفقا لقوانينها المحلية وبما يتماشى مع الأولويات المحلية، خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في استخدام الموجودات المعادة[11].

68- وعلاوة على ذلك، أهاب المؤتمر، في قراره 3/9، بالدول الأطراف أن تعمل، وفقا للمبادئ الأساسية لنظمها القانونية، على تعزيز التنسيق والتعاون على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي فيما بين الهيئات المشاركة في جهود منع الفساد ومكافحته، وأن تقدم بعضها إلى بعض المساعدة القانونية الفعالة دون إبطاء، وأن تتخذ خطوات جادة من أجل تيسير التعاون الفعال وإزالة الحواجز، بما يتماشى مع المادة 46 من الاتفاقية.

69- واستنادا إلى اجتماعين لفريقي خبراء عقدتهما حكومتا إثيوبيا وسويسرا والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في أديس أبابا في شباط/فبراير 2017 وأيار/مايو 2019، وركزا على إدارة الموجودات المستردة والمعادة والتصرف فيها، بما في ذلك دعما للتنمية المستدامة، وعلى إعادة الموجودات المستردة والتصرف فيها، بما في ذلك سبل ضمان الشفافية والمساءلة في العمليات والممارسات الجيدة التي يتعين على الدول الأطراف مراعاتها عند التعامل مع قضايا إعادة الموجودات والتصرف فيها، وعُقد اجتماع خبراء ثالث في نيروبي يومي 28 و29 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وركز الاجتماع على الكيفية التي يمكن أن يساهم بها استرداد الموجودات وإعادتها في تحقيق خطة عام 2030، ودعم عملية تمويل التنمية، والمساهمة في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[12].

70- وفي أيار/مايو 2023، عقد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة اجتماعا لفريق خبراء في فيينا حول المسؤولية المدنية والإدارية عن الفساد. ونُظم الاجتماع لدراسة الاتجاهات والتحديات والممارسات الجيدة في استخدام سبل الانتصاف المدنية والإدارية من أجل مكافحة الفساد، سواء في سياق القانون الداخلي أو التعاون الدولي واسترداد الموجودات. وأثناء الاجتماع، ناقش الخبراء مشروع المنتج المعرفي المذكور أعلاه حول المسؤولية المدنية والإدارية عن الفساد: الممارسات المحلية وسبل تعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وعنوانه المؤقت *Civil and Administrative Liability for Corruption: Domestic practices and ways to enhance international cooperation under the United Nations Convention against Corruption*، وقدموا إسهامات فيه.

71- وتنظم مبادرة "ستار"، بالتعاون مع المركز الدولي لتنسيق مكافحة الفساد والمركز الدولي لاسترداد الموجودات، سلسلة عمل المنتدى العالمي لاسترداد الموجودات (سلسلة عمل المنتدى العالمي)، وهي نهج منظم للتشاور بشأن القضايا بين الدول الطالبة والدول متلقية الطلب يجري تنفيذه تحضيرا لدورة المؤتمر العاشرة. وقد أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية، هي وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في تموز/يوليه 2023 سلسلة عمل المنتدى العالمي على هامش الاجتماع العام الرابع لشبكة العمليات العالمية، وهي تتبع مبادئ المنتدى العالمي بشأن التصرف في الموجودات المسروقة المصادرة ونقل ملكيتها في قضايا الفساد. وعُقدت اجتماعات ثنائية ومتعددة الأطراف متعلقة بالقضايا لأول بلدين موضع تركيز، ومن المقرر عقد المزيد منها على هامش دورة المؤتمر العاشرة.

72- وواصل المكتب المشاركة بفعالية في عدد من المحافل الدولية من أجل مواصلة الحوار بشأن استرداد الموجودات. وعلى وجه الخصوص، قدم المكتب الخبرة الفنية إلى مجموعة العشرين بشأن التعاون الدولي

(11) شجع المؤتمر، في قراره 1/7، الدول الأطراف على الاستفادة التامة من إمكانية إبرام اتفاقات أو ترتيبات متفق عليها من أجل إعادة الممتلكات المصادرة أو التصرف فيها نهائيا عملا بالفقرة 5 من المادة 57 من الاتفاقية، وعلى مراعاة أهداف التنمية المستدامة في استخدام وإدارة الموجودات المستردة مع الاحترام التام لمبادئ تساوي الدول في السيادة والمحافظة على سلامة أراضيها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، تماشيا مع أحكام المادة 4 من الاتفاقية.

(12) للمزيد من المعلومات، انظر www.unodc.org/unodc/en/corruption/meetings/nairobi-egm-2022.html.

واسترداد الموجودات ومنع غسل الأموال. وأثناء رئاسة الهند لمجموعة العشرين، دعم المكتب وضع المبادئ الرفيعة المستوى لمجموعة العشرين بشأن تعزيز آليات استرداد الموجودات من أجل مكافحة الفساد، وكذلك المبادئ الرفيعة المستوى لمجموعة العشرين بشأن تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات فيما يتعلق بإنفاذ القانون من أجل مكافحة الفساد. وقد استُرشد في صياغة تلك المبادئ بالتحديات والممارسات الجيدة المستبانة في إطار آلية استعراض التنفيذ. وإضافة إلى ذلك، دعم المكتب قيام بلدان مجموعة العشرين بتحديث الإرشادات التفصيلية بشأن طلب المساعدة القانونية المتبادلة في أمور منها تعقب الموجودات وإعادتها، وكذلك المساعدة في الشؤون المدنية والإدارية. والأدلة المحدثة متاحة على الموقع الشبكي للمكتب الذي يضم جميع موارد مجموعة العشرين لمكافحة الفساد[13]، وستتاح أيضا على الموقع الشبكي الخاص بمبادرة "ستار". وأثناء رئاسة إندونيسيا لمجموعة العشرين في عام 2022، دعم المكتب، في جملة أمور، وضع استبيان وخلاصة وافية مقابلة بشأن الإطار التنظيمي والتدابير الإشرافية للمهنيين القانونيين.

73- وإضافة إلى ذلك، اشترك المكتب مع مبادرة "ستار" في دعم أعمال فرقة عمل الحراس (gatekeeper task force)، وهي فرقة عمل شاملة لعدة قطاعات مكوَّنة من قادة الصناعة شكَّلتها مبادرة الشراكة من أجل مكافحة الفساد التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي ومجلس المستقبل العالمي المعني بالشفافية ومكافحة الفساد. وفي عام 2021، وضعت فرقة العمل إطارا موحدا للتنظيم الذاتي والعمل الجماعي عبر جميع القطاعات المعنية بالحراسة، وهو إطار كانت فرقة العمل تروج لتنفيذه عبر الصناعات في وقت صياغة هذه المذكرة.

74- وقدم المكتب ومبادرة "ستار" الخبرة وتبادلا المعارف بشأن استرداد الموجودات في طائفة واسعة من الاجتماعات والمؤتمرات من أجل تعزيز التنسيق بشأن استرداد الموجودات. فعلى سبيل المثال:

(أ) في أيار/مايو 2022، شاركت مبادرة "ستار" في الاجتماع السادس لإعلان بونتا دل إستي (المنتدى العالمي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، حيث ساهمت في حلقة النقاش المتعلقة بإنشاء أطر قانونية فعالة للملكية النفعية في أمريكا اللاتينية، التي ناقشت التطورات الأخيرة في الملكية النفعية وكذلك، على وجه الخصوص، الانتقال إلى نهج متعدد الأوجه لإتاحة المعلومات المتعلقة بالملكية النفعية؛

(ب) في كانون الأول/ديسمبر 2022، شاركت مبادرة "ستار" في المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد الذي استضافته منظمة الشفافية الدولية والولايات المتحدة في واشنطن العاصمة. وقامت مبادرة " ستار" بتنظيم واستضافة دورة في المؤتمر ركزت على السرية المتعلقة بالشركات وسلطت الضوء على الحاجة إلى وضع لوائح أقوى لمقدمي الخدمات المؤسسية الذين يبيعون خدمات شركات وهمية مجهولة الهوية وخدمات الوكالة[14]؛

(ج) شاركت مبادرة "ستار" كعضو في فريق الصياغة في عملية تنقيح معايير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بالمصادرة والتعاون الدولي (التوصيتان 4 و38). واستفاد فريق المشروع من منشورات مبادرة "ستار" بشأن استرداد الموجودات خلال تلك العملية؛

(13) متاحة على الرابط التالي: www.unodc.org/unodc/en/corruption/g20-anti-corruption-resources/g20-step-by-step-guides-on-international-cooperation-and-asset-recovery.html.

(14) انظر توصيات السياسة العامة بشأن تنظيم صناعة سرية الشركات، التي اشتركت في وضعها مبادرة "ستار" وFinance Uncovered ومنظمة الشفافية الدولية – فرع كندا، على الرابط التالي: https://star.worldbank.org/signatures-sale-look-inside-corporate-secrecy-industry. وتقرير الجلسة متاح على الرابط التالي: https://star.worldbank.org/events/international-anti-corruption-conference-2022.

(د) في الفترة من عام 2020 إلى عام 2022، ساهم المكتب ومبادرة "ستار" أيضا في تنقيح التوصية 24 لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن الشفافية والملكية النفعية للشخصيات الاعتبارية. وشارك الخبراء في فريق المشروع وكانوا أعضاء أساسيين في فريق الصياغة المعني بالإرشادات الجديدة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن الملكية النفعية، وقدموا مساهمات بصفة خاصة في مواضيع الكيانات الوكيلة والتحقق والتعاون الدولي. واعتُمدت التغييرات المدخلة على التوصية 24 في آذار/مارس 2022 ونُشرت إرشادات جديدة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن الملكية النفعية في آذار/مارس 2023[15].

(هـ) في شباط/فبراير 2023، شاركت مبادرة "ستار" في حلقة نقاش افتراضية بشأن استرداد الموجودات خلال المؤتمر الثاني الرفيع المستوى المعني بمكافحة الفساد في أفريقيا، الذي نظمته مالي في إطار الرابطة الأفريقية لسلطات مكافحة الفساد. واستُهلت حلقة النقاش بلمحة عامة عن الإطار القانوني الدولي وأنشطة مبادرة "ستار" في مجال المشاركات والمعارف والسياسات القُطرية، ثم تحولت إلى التحديات التي تواجه ضبط عائدات الجريمة وإدارتها.

جيم- المساعدة التقنية والتدريب وبناء القدرات

75- ناقش الفريق العامل أنواع المساعدة التقنية ذات الصلة باسترداد الموجودات، مثل تحليل الثغرات والمساعدة على صوغ تشريعات جديدة وتيسير عملية تبادل المساعدة القانونية، وسلَّم بوجود حاجة ملحة ودائمة إلى بناء القدرات والتدريب.

76- واستجابة لطلبات الدول الأطراف للحصول على المساعدة التقنية، واظب المكتب على تقديم هذه المساعدة بغية تدعيم قدرة الدول الأطراف على تنفيذ الفصل الخامس وتيسير مشاركتها الكاملة في عمل آلية استعراض التنفيذ، وخصوصاً منذ بدء الدورة الثانية. وواصل المكتب إنشاء مراكز إقليمية لمكافحة الفساد بغية تعزيز حضور الخبراء في مجال مكافحة الفساد في الميدان. ومكَّن تعزيز القدرات الميدانية المكتب من الاستجابة بسرعة أكبر لطلبات المساعدة التقنية المتزايدة الواردة من الدول الأطراف. وفي أيلول/سبتمبر 2021، أطلق المكتب مركزه المعني بمكافحة الفساد في المكسيك بغية تنسيق المساعدة التقنية وتقديمها إلى الدول الأطراف في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بما يتماشى مع رؤية المكتب الاستراتيجية لأمريكا اللاتينية والكاريبي للفترة 2022-2025. وأنشأ المكتب أيضا مركزا ثانيا لمكافحة الفساد في أفريقيا، مقره في كينيا، وهو ما سيسهم في تنفيذ رؤية المكتب الاستراتيجية لأفريقيا 2030 وخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها. وسيُنشأ مركز إضافي في أمريكا الجنوبية في أيلول/سبتمبر 2023.

77- وفي عام 2022، قدَّم المكتب عبر قنوات منها مبادرة "ستار"، مساعدات تقنية إلى 17 بلدا، منها سبعة بلدان تعمل على إجراء إصلاحات تشريعية. وخلال تلك الفترة، اعتمدت أربع دول أطراف قوانين جديدة أو تعديلات متعلقة باسترداد الموجودات، وتلقت خمس دول دعماً في مجال تحسين عمليات التنسيق على الصعيد المحلي، وتلقت أربع دول مساعدة في تحسين التعاون الدولي على معالجة قضايا استرداد الموجودات. وإضافةً إلى ذلك، تلقى أكثر من 700 شخص من المهنيين تدريباً في مجال استرداد الموجودات على الصعيد

(15) متاحة على الرابط التالي: www.fatf-gafi.org/en/publications/Fatfrecommendations/Guidance-Beneficial-Ownership-Legal-Persons.html.

العالمي. وترد معلومات إضافية عن العمل القُطري المضطلع به في إطار مبادرة "ستار" في تقريرها السنوي لعام 2022[16] ورسائلها الإخبارية الفصلية[17].

78- وعلاوة على ذلك، واصل المكتب ومبادرة "ستار" تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية، عند الطلب، فيما يتعلق بالإصلاحات التشريعية والتنظيمية لأُطر الملكية النفعية في بلدانها. وتهدف تلك المساعدة إلى معالجة الثغرات ومواطن الضعف في الأطر التشريعية المتعلقة بجمع معلومات الملكية النفعية والاحتفاظ بها وتخزينها وإتاحة إمكانية الوصول إليها، وسد الثغرات في فهم البلدان للمخاطر ذات الصلة. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في مذكرة أعدتها الأمانة تتضمن تحليلا للاحتياجات من المساعدة التقنية المستبانة من الاستعراضات القُطرية والمساعدة المقدمة من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة دعما لتنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد (CAC/COSP/2023/10).

رابعا- الإبلاغ والمتابعة

79- لعل المؤتمر يود أن ينظر في تقديم مزيد من الإرشادات بشأن ما يلي:

(أ) سبل التصدي للتحديات والعقبات القائمة التي تعترض استرداد الموجودات، وتعزيز تنفيذ الفصل الخامس؛

(ب) السبل المختلفة لتشجيع الدول الأطراف على مواصلة تبادل المعلومات بشأن قضايا إعادة الموجودات الجديدة؛

(ج) المواضيع المهمة التي يجدر للفريق العامل التعمق في بحثها؛

(د) إعداد المبادئ التوجيهية والممارسات الجيدة والمنتجات المعرفية وسائر الأدوات التي من شأنها أن تحسن تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية؛

(هـ) الدور الذي يمكن أن يضطلع به المكتب، عبر قنوات منها مبادرة "ستار" وشبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، في تيسير التعاون الدولي في مجال استرداد الموجودات، وذلك من خلال إنشاء منتديات لبناء الثقة بين الدول الطالبة والدول متلقية الطلبات، وإقامة وسائل اتصال ثنائية وقنوات اتصال مُؤمّنة وبناء القدرات في هذا المجال؛

(و) دور المكتب في تقديم المساعدة التقنية على الصعيدين الوطني والإقليمي، من خلال قنوات مختلفة منها المراكز الإقليمية الجديدة لمكافحة الفساد، وفي النظر في أفضل السبل الكفيلة بتلبية الاحتياجات المستبانة في الاستعراضات وغيرها، وذلك لضمان أن تغتنم الدول الأطراف التي تحتاج إلى الخبرات والمساعدات فرصة الاستفادة منها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة؛

(ز) الإجراءات الملموسة لدعم تنفيذ الالتزامات الواردة في الإعلان السياسي المعتمد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد؛

(ح) سبل تعزيز التعاون الدولي لغرض التحقق من بيانات الملكية النفعية والإقرارات المتعلقة بالموجودات وكذلك لتبادل تلك البيانات لتيسير استرداد الموجودات.

(16) متاح على الرابط التالي: https://star.worldbank.org/annual-reports.

(17) متاحة على الرابط التالي: https://star.worldbank.org/star-quarterly.

80- ولعل المؤتمر يود أن يشجع الدول على مواصلة تقديم معلومات إحصائية عن قضايا استرداد الموجودات ومعلومات عن التحديات التي تحول دون استردادها، رداً على طلبات قدمها المكتب ومبادرة "ستار"، يمكن استخدامها في تحديث قاعدة بيانات مرصد استرداد الموجودات التابع لمبادرة "ستار".

81- ولعل المؤتمر يود أيضاً أن يواصل تشجيع الدول على الاستفادة من الاستعراضات التي سوف تخضع لها في إطار دورة الاستعراض الثانية لتعزيز تنفيذها الفصل الخامس من الاتفاقية، ومواصلة متابعة الملاحظات المتصلة باسترداد الموجودات المنبثقة عن دورة الاستعراض الأولى، وطلب المساعدة التقنية للتصدي لأي تحديات مستبانة.

82- وأخيرا، لعل المؤتمر يود أن ينظر في الأنشطة التي اضطلع بها الفريق العامل في اجتماعيه السادس عشر والسابع عشر وأن يعتمد خطة عمل لفريق استعراض التنفيذ للفترة 2024-2025.